اقتصاد

اليمن: الاستيراد يخفض أسعار الطماطم

تعز ـ **فخر العزب**

شهدت أسعار الطماطم في اليمن انخفاضاً نسبياً، بعد استيراد كميات كبيرة من الأردن، ليزيد حجم المعروض من الطماطم في أسواق الخضار، خاصة في العاصمة المؤقتة عدن.

ويباع الكيلوغرام الواحد من الطماطم الأردنية في أسواق عدن بمبلغ 1500 ريال (الدولار = 2030 ريالاً)، وذلك بعد الارتفاع الكبير لأسعار الطماطم خلال الأسابيع الماضية، حيث وصل سعر الكيلوغرام الواحد إلى 4000 ريال.

وتعج الأسواق اليمنية في الأيام الأخيرة بالطماطم المستوردة من الأردن، والتي تم استيرادها لتغذية النقص في المعروض بالأسواق. وتصل الطماطم الأردنية إلى الأسواق اليمنية بجودة عالية نتيجة حفظها في ثلاجات خاصة، ما يجعلها مرغوبة لدى المتسوقين الذين رحبوا بعملية استيراد الطماطم من الخارج، بعد أن عجز معظم المواطنين عن شرائها بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها.

استيراد الطماطم من الأردن سبّب أيضاً انخفاض سعرها في محافظة تعز، أكبر المحافظات اليمنية بعدد السكان، حيث انخفض سعر الكيلوغرام من الطماطم من 4000 إلى 2000 ريال. المواطنة، هنود العماري، قالت لـ«العربي الجديد» إن «الطماطم من المواد التي لا يمكن لليمنيين الاستغناء عنها، حيث تدخل في تكوين معظم الوجبات والأكلات اليمنية، وبالتالي فارتفاع أسعارها بشكل جنوني أثر تأثيراً سلبياً على المواطنين الذين يعانون وضعاً معيشياً كارثياً وصعباً بسبب الحرب التي تشهدها البلاد». وأضافت العماري «أنا مع دعم استيراد الفواكه والخضروات من الدول المجاورة من أجل انخفاض أسعارها في الأسواق نتيجة وجود المنافسة، وكثرة العرض، أما الاعتماد على ما تنتجه الأسواق المحلية فقط فيتسبب بارتفاع الأسعار بشكل كبير، حيث يتحكم المزارعون بأسعار الفواكه والخضروات بعيداً عن الرقابة الحكومية، وهذا ما يجعلهم يرفعون الأسعار تحت مبررات تكون في الغالب غير منطقية». ويأتي استيراد الطماطم من الأردن في ظل ضعف الموسم وقلة المعروض، حيث امتنع عدد من المزارعين عن توريد المحصول إلى الأسواق احتجاجاً على عملية الاستيراد من الخارج. صاحب محل لبيع الخضروات والفواكه، منصور الريمي، قال لـ«العربي الجديد» إن الارتفاع الكبير في أسعار الطماطم أثر سلباً على عمليات البيع، بما أني بائع خضروات وفواكه فقد كنت أبيع ثماني سلل طماطم أي 160 كيلوغراماً باليوم الواحد في الأيام العادية، وبعد ارتفاع أسعارها صرت أبيع سلة إلى سلة ونصف فقط، وحالياً انخفض السعر قليلاً وأبيع ثلاث سلل يومياً، والسبب أن الوضع الاقتصادي للمواطنين لا يسمح لهم بشراء الكيلو الواحد بسعر 4000 ريال. وأضاف الريمي «كوننا بائعين نتمنى أن يتم استيراد الفواكه والخضروات من الخارج لتغذية الأسواق اليمنية في حال النقص، لأن نقص المحصول يؤدي إلى ارتفاع سعره ونتضرر نحن، والمواطن بالدرجة الأولى، ولذا لا بد للدولة ممثلة بوزارة الزراعة أن تضع خططاً لزراعة المحاصيل الزراعية، وتقوم بإنشاء برادات لحفظها».

ويسرد المزارعون عدداً من الأسباب التي يقولون إنها تقف وراء الارتفاع الكبير في أسعار الطماطم، مؤكدين أن هذه الأسباب تتحملها الدولة بالدرجة الأولى.

فائض تجاري قياسي للصين

تتجه الصين نحو تسجيل رقم قياسي جديد للفائض التجاري العام الجاري، وهو ما يضعها في مسار تصادمي مع الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم، نتيجة تفاقم الخلل في ميزان التجارة العالمية، وهو ما يهدد بإجراءات حمائية أشد من جانب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بعد توليه السلطة في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. وبحسب تقديرات وكالة بلومبيرغ الأميركية، فإن الفائض التجاري للصين سيصل خلال العام الحالي ككل إلى تريليون دولار تقريباً إذا استمر نمو الفائض التجاري بالوتيرة الحالية. ووصل فائض تجارة السلع للصين خلال أول 10 أشهر من العام الحالي إلى 785 مليار دولار، بحسب البيانات الرسمية الصادرة، الأسبوع الماضي، وهو أعلى مستوى له خلال مثل تلك الفترة، وبزيادة نسبتها 16% تقريباً عن الفترة نفسها من 2023.

مصنع لإنتاج المحركات في مقاطعة شاندونغ، شرقي الصين، 16 إبريل 2024 (فرانس برس)

أخبار مختصرة

استثمار إماراتي في الذكاء الاصطناعي

ذكرت تقارير صحافية أن صندوق الثروة السيادي لإمارة ابوظبي يعتزم استثمار مليار دولار في شركة «كيليك» لخدمات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الموجود مقرها في ولاية بنسلفانيا الأميركية. وأشارت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية إلى الامر، كما ذكرت وكالة بلومبيرغ الأميركية انه بحسب المصادر، فإن شركة الاستثمار المالي الاميركية توما برافو المالكة لشركة «كيليك» تعتزم بيعها إلى جهاز ابوظبي للاستثمار، وهو صندوق الثروة السيادي للإمارة، إلى جانب مجموعة من صناديق التقاعد وصناديق الثروة السيادية الكبيرة وصندوقين جديدين مملوكين لشركة توما برافو. يذكر أن «كيليك» تأسست في السويد عام 1993 شركةً متخصصة في خدمات تحليل البيانات. ثم انتقل مقر رئاستها إلى كينغ أوف بروسيا في ولاية بنسلفانيا الاميركية. واستحوذت عليها شركة الاستثمار المالي الأميركية توما برافو عام 2016.

تراجع صادرات كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات رسمية تراجع صادرات كوريا الجنوبية بنسبة 17,8% على اساس سنوي خلال أول عشرة ايام من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، ويرجع ذلك بصورة اساسية إلى انخفاض ايام العمل وتراجع الطلب من الاقتصاديات الرئيسية. واشارت البيانات الصادرة عن مكتب الجمارك، وفق وكالة يونهاب الكورية، امس، إلى أن الصادرات بلغت 14,91 مليار دولار منذ الاول من نوفمبر حتى اليوم العاشر، مقارنة بـ 18,13 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

فائض تجاري لليابان

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة المالية اليابانية، أمس الاثنين، أن فائض الحساب الجاري لليابان في الفترة من إبريل/ نيسان إلى سبتمبر/ أيلول بلغ 15824,8 مليار ين (الدولار يعادل 153,7 يناً)، هو أعلى فائض نصف سنوي على الإطلاق. وسجل الفائض في حساب الدخل الاساسي في النصف الاول من السنة المالية 2024 أيضاً مستوى قياسياً، حيث بلغ 22122,9 مليار ين، مما يعكس ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية وضعف الين، بحسب «اسوشييتد برس».

جنون العملات الرقمية... من يكبح الأسعار؟

مصطفى عبد السلام

هناك ملايين العرب الذين باتوا يمتلكون عملات مشفرة، وتعد منطقة الشرق الأوسط وآسيا من أبرز المناطق التي تقود الطلب على تلك العملات الرقمية التي شهدت قفزات قياسية في 2024 حيث زادت قيمة بيتكوين بنسبة 80%، متفوقة على أداء الأسهم والذهب. قبل نحو عامين، كانت مصر في المقدمة من حيث عدد حائزي العملات الرقمية بين دول المنطقة برصيد 1,7 مليون شخص، لكن وفق أحدث الأرقام فإن الإمارات تحتل المركز الأول حيث يمتلك أكثر من 30% من سكانها عملات مشفرة، وبما يعادل نحو ثلاثة ملايين شخص، وهي النسبة الأعلى في العالم.

وتأتي السعودية في المرتبة الثانية عربيا والمركز الرابع عالميا مع حيازة 15% من سكانها عملات الكريبتو، فيما تحتل تركيا المرتبة الثالثة مع حيازة 19,3% من سكانها عملات رقمية. وهناك طلب متزايد على العملات في دول عربية مثل العراق وقطر والكويت واليمن والمغرب وتونس والجزائر وليبيا وسورية ولبنان. وعالميا تجاوز عدد عملاء العملات الرقمية 562 مليون شخص في 2024، بزيادة 34% عن 2023.

والملاحظ أن هناك حالة هوس عربية وعالمية بتلك الأصول الرقمية عالية المخاطر، حيث زاد الطلب عليها بشدة خاصة في الدول التي تعاني من تضخم مرتفع واضطرابات مالية وتهاوٍ في العملات مثل الأرجنتين وفنزويلا وإيران، حيث أصبحت العملات المشفرة وسيلة لحماية المدخرات من التآكل. ومن هنا تأتي أهمية الكتابة عن التطورات الأخيرة في سوق العملات الرقمية نظراً لضخامة الأموال العربية المستثمرة بها، والتطورات المتلاحقة التي شهدتها أسعارها، حيث استفادت تلك العملات من فوز ترامب الذي يدعمها بشدة، ووعد خلال حملته الانتخابية بأن يجعل الولايات المتحدة عاصمة العملات المشفرة العالمية. كما استفادت العملات الرقمية من أجواء موجة خفض سعر الفائدة على الدولار، والنتيجة قفزات قياسية للأسعار دفعت بنك ستاندرد تشارترد إلى توقع وصول سعر بيتكوين إلى 200 ألف دولار وإيثريوم عند 10 آلاف دولار بنهاية 2025. بشكل عام، هناك حالة تفاؤل شديدة بين مستثمري العملات المشفرة بفوز ترامب، واكتساح الجمهوريين الانتخابات الأخيرة، ومن هنا وجدنا سعر بيتكوين يتجاوز 82 ألف دولار للمرة الأولى، وقفزت «دوج كوين» المدعومة من إيلون ماسك 50% في أقل من أسبوع. قفزات العملات الرقمية قد تغري الباحثين عن الثراء السريع وعدم اختيار الوقت المناسب للشراء، ولذا المطلوب هو الحذر، فقد يندفع البعض نحو الشراء في وقت يبيع الحيتان وقناصو الصفقات لجني أرباح، وهنا يتعرض الصغار لخسائر فادحة.

تونس... احتجاجات على تقييد التجارة الحدودية مع ليبيا

تونس ـ **إيمان الحامدي**

نفذ تجار جنوبي تونس، أمس الاثنين، احتجاجات على خلفية تواصل تقييد حركة السلع بين تونس وليبيا عبر بوابة معبر رأس جدير الحدودي، مطالبين بإيجاد حلول جذرية لأزمة التجارة البينية بين البلدين. وتجمّع عدد من التجار الناشطين في التجارة البينية بين البلدين أمام مقر معتمدية مدينة بن قردان الحدودية لدعوة السلطات المحلية والمركزية للتحرك من أجل إنقاذ مصادر كسبهم، بعد تواصل غلق مسارات التجارة البينية بين تونس وليبيا منذ توقيع اتفاق إعادة فتح المعبر الحدودي في يونيو/حزيران الماضي. ويستمر منع التجار التونسيين من دخول ليبيا رغم استعادة معبر رأس جدير نشاطه منذ يونيو الماضي، حيث تقتصر التجارة بين تونس وليبيا على جانبها الرسمي، ويسمح فقط بعبور الأفراد والشاحنات التي تنقل البضائع في إطار عقود التصدير والتوريد. وعادت التجارة بين تونس وليبيا عقب توقيع تونس وحكومة الوحدة الوطنية الليبية في 13 يونيو الماضي اتفاقاً أمنياً لإعادة فتح معبر رأس جدير الحدودي بين البلدين.

وتضمن محضر الاتفاق فتح البوابات الأربع المشتركة بمعبر رأس جدير لدخول المواطنين من البلدين وتسهيل حركة التجارة، بالإضافة لحل مشكلة تشابه الأسماء لمواطني البلدين. ونص البيان على التزام البلدين بفتح ستة مراكز للتسجيل الإلكتروني لسيارات المواطنين الليبيين، وعدم فرض أي رسوم أو غرامات مالية غير متفق عليها، وضبط المعبر، وعدم وجود أي مظاهر مسلحة، كما اتفقا على «ضرورة دعم القطاع الخاص في البلدين في مجال الصحة والمقاولات العامة والصناعة، من خلال تسهيل الإجراءات الحكومية المتعلقة بانسيابية العمل والتعاون». وقال رئيس المرصد التونسي لحقوق الانسان مصطفى عبد الكبير إن «احتجاج التجار في مدينة بن قردان مرده تواصل غلق أبواب الرزق أمام آلاف الأسر التي كانت تعيش من التجارة البينية بين البلدين»، مؤكداً أن «الاتفاق الأمني أسقط من بنوده هذا الصنف من المبادلات التجارية رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية». وأكد عبد الكبير، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «عدم إيجاد حلول للتجارة البينية بين تونس وليبيا يخنق المناطق الحدودية ويزيد حالة الاحتقان الاجتماعي».

مال وناس

أساليب تجويع متنوعة يمارسها الاحتلال

لا بدائل لأونروا

تنوع اساليب التجويع التي يتبعها الاحتلال الاسرائيلي في غزة بدءاً من حظر عمل وكالة اونروا وعدم وجود بديل لها، وصولاً إلى إغلاق المعابر ومنع المساعدات الإغاثية

يوسف ابو وطفة

شكل إبلاغ حكومة الاحتلال الإسرائيلي الأمم المتحدة قرار وقف التعامل مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» ضربةً للجهود الإغاثية باعتبار الوكالة الأممية من أكبر الفاعلين في المجال الإغاثي والخدماتي وأكثرها تنظيماً وقدرة على التعامل مع الواقع الصعب الذي يعيشه الفلسطينيون، خصوصاً منذ أكثر من 13 شهراً في قطاع غزة. وتعمل أونروا في 5 مناطق عمليات هي الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس إلى جانب قطاع غزة والأردن ولبنان وسورية. وتتولى مهام تقديم الخدمات لقرابة 6 ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون في هذه المناطق. وتشمل الخدمات التي تقدمها أونروا الخدمات الصحية عبر العيادات الطبية المنتشرة، بالإضافة إلى التعليم والبيئة وخدمات المياه والبيئة، ما يجعل استبدالها بمنظمات بديلة أمراً غاية في الصعوبة في ظل القرار الإسرائيلي الذي جاء بناء على تشريع أقرّ في الكنيست الإسرائيلي في 29 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويأتي ذلك التطور الخطير في ظل حصار كامل لقطاع غزة وإغلاق كل المعابر والتعطيل المتعمد للاحتلال في إدخال المساعدات والتحكم فيما يدخله من إغاثات عبر عصابات مسلحة. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق معبري كرم أبو سالم التجاري، ورفح الحدودي أمام حركة التجارة والمساعدات الإنسانية، وسط تحذيرات من كارثة إنسانية بالقطاع المحتل. وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت، في السادس من مايو/ أيار الماضي، بالكامل معبر كرم أبو سالم جنوب شرق مدينة رفح، ومنعت إدخال المساعدات الإنسانية والطبية، وتقوم بفتحه فترات قليلة جداً.

فراغ مرتقب

ويعتبر الجانب الإغاثي الذي يشمل تقديم المساعدات الغذائية هو الجانب الأبرز في ما يخص الفلسطينيين في القطاع في ضوء استمرار الحرب الإسرائيلية للعام الثاني على التوالي والتحكم الإسرائيلي في حركة المعابر وعدد الشاحنات المسموح لها بالدخول وسياسة التجويع المتبعة في مناطق شمال القطاع ووسطه وجنوبه.

وبحسب الأمم المتحدة فإن إيجاد بديل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في غزة والضفة الغربية ليس مسؤولية المنظمة الدولية، وإنما يقع على عاتق إسرائيل ما يعكس إمكانية وجود فراغ تام في حال تم تنفيذ القرار بشكل كامل في ظل السياسات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية بتركيبتها اليمينية الحالية.

ولا تمتلك أي مؤسسة أممية قدرة تشغيلية أو إمكانيات لوجستية مماثلة لما تمتلكه أونروا في إمكانية تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين ما يجعل قدرة المنظمات التابعة للأمم المتحدة ضعيفة على سعيد ملء الفراغ الذي قد يحل محل أونروا، ولا سيما مع امتلاك الأخيرة تفويضاً حتى العام 2026 للاستمرار في تقديم الخدمات. ورغم القرار الإسرائيلي الذي أبلغت الأمم المتحدة به، لم يتم إبلاغ أونروا وإخطارها بموعد تطبيق القرارات الجديدة التي تتعلق بخطط عملها، وسط تأكيد من الوكالة الأممية الاستمرار في تقديم خدماتها.

> حرب أميركية إسرائيلية على المؤسسة الإغاثية الدولية

حرب أميركية إسرائيلية على أونروا

وفقاً لتقديرات أونروا فإن إجمالي المستفيدين من خدماتها قبل السابع من أكتوبر 2023 تبلغ نسبتهم 75% من إجمالي عدد السكان المقدر بنحو 2,4 مليون نسمة، فيما ارتفعت هذه النسبة بعد الحرب الإسرائيلية على القطاع المتواصلة للعام الثاني على التوالي. وتأسست أونروا عام 1949 لتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين ومرت تاريخياً بسلسلة من الأزمات المالية كان أبرزها أزمة عام 2017 حينما جمد الرئيس الأميركي الأسبق والفائز بالانتخابات الحالية دونالد ترامب الدعم المقدم لها حيث تعتبر واشنطن الممول الأكبر لبرامج المنظمة الأممية، ما انعكس بالسلب على خدماتها وجودتها. وخلال الحرب الإسرائيلية الحالية المتواصلة للشهر الرابع عشر على التوالي دمرت القوات الإسرائيلية عشرات المباني ومراكز الإيواء المحسوبة على أونروا بالرغم من أنها ترفع العلم الأممي، حيث لم يفرق الاحتلال بين منشآت أونروا أو غيرها من المؤسسات في القطاع. ويبلغ إجمالي عدد العاملين في وكالة الغوث 30 ألف موظف وموظفة، منهم 13 ألف موظف وموظفة يعملون في القطاع، في حين تعتبر خدمات الوكالة الأممية العمود الفقري للاستجابة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، تواجه الوكالة حالياً صعوبات مع استمرار المساعي الإسرائيلية المنهجية لتفكيكها، حيث بلغ إجمالي عدد المنشآت التابعة لها والتي تم قصفها 190 منشأة في مختلف مناطق القطاع. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي، وفرت أونروا التعليم لأكثر من 300 ألف فتى وفتاة في غزة، أي ما يعادل نصف مجموع أطفال المدارس، الذين يخسرون الآن عامهم الدراسي الثاني، وفي الضفة الغربية، يذهب ما يقرب من 50 ألف طفل إلى مدارس المؤسسة، بحسب بيانات أونروا.

توزيع مساعدات في مدرسة تابعة لأونروا بدير البلح يوم 7 نوفمبر الجاري (أ ف ب/عمر الأقطوف)

من سيوفر الطعام والمساعدات؟

وفقاً للمفوض العام لأونروا فليب لازاريني، قدمت الوكالة الدولية المساعدات الغذائية لأكثر من 1,9 مليون شخص منذ بداية الحرب بالإضافة إلى تقديم الإمدادات الأساسية لمئات الآلاف من الأشخاص في ملاجئ أونروا علاوة على تقديم أكثر من 6 ملايين استشارة طبية فيما تعتبر أونروا أكبر مزود للرعاية الصحية الأولية وأكبر منظمة إنسانية في القطاع.

المقاطعة المصرية الشعبية لا تمنع زيادة التجارة مع إسرائيل

القاهرة ـ **عادل صبري**

حظيت مصر رسمياً بالمركز الثاني في حجم الشراكة التجارية مع الاحتلال الإسرائيلي عربياً، طيلة الأشهر الماضية، وفقاً لإحصاءات إسرائيلية وأخرى صادرة عن البنك الدولي، بعد مضاعفة الصادرات من السلع الزراعية والحديد والمعادن ومواد المواد البناء لتصعد إلى 350 مليون دولار بحلول يوليو/تموز2024، مع توقع بلوغها إلى نحو 700 مليون دولار بحلول عام 2025. وتدفع أزمة الطاقة الحكومة إلى التهافت على زيادة واردات مصر من الغاز الإسرائيلي، والتي ارتفعت من 850 مليون قدم مكعب إبريل/نيسان 2024، إلى 1,2 مليار قدم مكعب، في أغسطس/آب الماضي، وفقاً لاتفاق بين الحكومة المصرية وإسرائيل يقضي بزيادة التدفقات اليومية من الغاز المنتج في حقلي تمار وليفياثان إلى 1,6 مليار قدم مكعب يومياً، بحلول عام 2026.

ضغوط رجال الأعمال

يمارس عدد من رجال الأعمال ضغوطاً على الحكومة لدفع الشركات المحلية إلى التوقف عن دعم حملات المقاطعة التجارية مع إسرائيل والشركات الغربية الداعمة للاحتلال، مستفيدين من منح الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة تسهيلات تجارية، منها حق دخول منتجات الملابس الجاهزة والسلع الغذائية بأي كمية وبدون جمارك للأراضي الأميركية، وفقاً لاتفاقية «الكويز» بشرط مشاركة الشركات الإسرائيلية بنسبة تصل إلى 10,5% من مكون المنتج. تبدو إسرائيل غير مهتمة بمقاطعة بضائعها التي تدفعها إلى الأسواق المصرية، لحصرها على تصديرها للأسواق الأوروبية والأميركية ذات الدخل الأعلى، مع تصدير المنتجات ذات الجودة الضعيفة وبأسعار مبالغ فيها لمصر خدمةً لاتفاقية «الكويز» كما يؤكد مسؤولون في اتحاد المستثمرين المصريين لـ«العربي الجديد»، بينما يحرص المحرضون على رفع المقاطعة على توجيه وسائل الإعلام بمعلومات تربط المقاطعة بزيادة أسعار السلع والبطالة والحيلولة دون تدفق الاستثمار الأجنبي للأسواق المحلية. وهدأت دعوات النشطاء وثلة البرلمانيين والسياسيين الذين قادوا حملات شعبية للمقاطعة، مع بداية الحرب على غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، بينما ما زالت حملات المقاطعة تحتفظ بجذوتها – وإن خفتت – على وسائل التواصل الاجتماعي.

> ضغوط من رجال الأعمال لإفشال حملات المقاطعة

استمرار المقاطعة وخسائر الداعمين

وأصابت الحملات سلسلة مطاعم KFC كنتاكي بخسائر فادحة أدت إلى إغلاق بعض فروعها، ووفقاً لبيانات رسمية للشركة فقد تراجعت أرباح «ماكدونالدز» في مصر متأثرة بالمقاطعة المحلية التي امتدت إلى منطقة الشرق الأوسط والدول الإسلامية في جنوب آسيا. ولجأت شركتا بيبسي وكوكا كولا إلى حملات ترويجية موسعة، باستخدام شخصيات فنية وكروية شهيرة، لتحسين سمعتهما، من دون أن تتمكنا من مواجهة حملة المقاطعة التي دعمت صناعة المشروبات الوطنية، للحد من سطوتهما. كما انخفض إقبال الجمهور على الشراء من محلات «كارفور» الفرنسية، التي بدأت تنسحب من الأردن، وتخطط الشركة صاحبة امتياز العلامة التجارية في مصر لتغيير العلامة إلى شركات بديلة خلال الفترة المقبلة. في جولة لـ«العربي الجديد» على عدد من المراكز التجارية الكبرى، أمكن رصد حرص كبير على وضع المنتجات التي يقاطعها الجمهور في صدارة المداخل الرئيسية، مع تقديم تخفيضات كبيرة على أسعار السلع، وخفض معدل السلع البديلة التي أقبل عليها الجمهور. ويبرر عاملون في أحد فروع سلسلة تجارية كبيرة انتشرت مؤخراً في العاصمة والمدن الكبرى بالمحافظات بوجود تعليمات رسمية لأصحاب المراكز التجارية، بتوسيع عرض السلع الخاضعة للمقاطعة. ويبدي المقاطعون قلقاً من اختفاء البدائل التي بدأ أغلبها بالتحسن، خاصة المنظفات والأطعمة، بينما انخفضت مبيعات السلع الفاخرة والملابس من العلامات التجارية الكبرى، مع تراجع القوة الشرائية للمستهلكين، وصعوبة حصول المستوردين على الدولار لشراء تلك المنتجات، وطرحها في الأسواق بأسعار تنافس البدائل المصرية.

محاولات للقضاء على المقاطعة

يوضح أمين لجنة المقاومة الشعبية الفلسطينية في القاهرة عبد القادر ياسين أن هناك محاولات كثيرة للقضاء على فكرة المقاطعة بين جمهور المستهلكين، مؤكداً أن هذه الجهود ستبوء بالفشل، لأن المقاطعة انتقلت من مرحلة الدعوة إليها إلى جيل من الأطفال والشباب المؤمن بها، وبقدرتها على التصدي للاحتلال، والذين ينهون الكبار عن شراء بضائع مقاطعة. ويستشهد ياسين بأحفاده الذين يذكرون آباءهم عندما يذهبون إلى المراكز التجارية، بالسلع الواجب مقاطعتها، وإن كانت تحقق لهم ما يطلبون من رفاهية. يبين ياسين أن طول أمد الحرب جعل فكرة المقاطعة تفتر وتتلاشى في بعض الأماكن والمجتمعات، وكان الاعتداد بها جاء في إطار مناسبة وانتهت، مشيراً إلى تراجع دور القوى الوطنية في دعم المقاطعة مما أضعفها.

تحقيق

تقدّر خسائر الاقتصاد الفلسطيني بشكل تقريبي بـ «مليار» شيكل (270 مليوناً و270 ألف دولار) من جرّاء إغلاق معبر الكرامة خلال الشهرين الماضيين، وفق تصريحات أمين صندوق اتحاد الغرف التجارية والصناعية في فلسطين، عمار أبو بكر لـ «العربي الجديد».

القيود تخنق اقتصاد فلسطين

270 مليون دولار خسائر إغلاق معبر الكرامة لمدة شهرين

رام الله ـ مالك نبيل

تتصاعد الأزمة الاقتصادية الفلسطينية يومياً نتيجة الإغلاقات والقيود الإسرائيلية المفروضة على حركة التجارة عبر المعابر والحدود، مما يكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر بملايين الشواكل يومياً. هذه الخسائر تطاول مختلف القطاعات، من النقل التجاري والبضائع المستوردة وصولاً إلى القطاعات الزراعية الصغيرة مثل مزارعي الزيتون. ولا يزال الممر التجاري لمعبر الكرامة مع الأردن مغلقاً منذ التاسع من سبتمبر/أيلول الماضي، فيما توقفت التنسيقات التجارية مع قطاع غزة منذ مايو/أيار الماضي. إضافة إلى ذلك، قلصت السلطات الإسرائيلية أعداد الشاحنات المسموح لها بالدخول والخروج عبر المعابر مع أراضي الداخل المحتل، مما زاد من تعقيد الوضع الاقتصادي الفلسطيني وأدى إلى شلل في حركة البضائع.

أضرار إغلاق معبر الكرامة

غير أن الأضرار الاقتصادية الأبرز تركزت في إغلاق معبر الكرامة، الذي حال دون دخول البضائع المستوردة من الأردن إلى الضفة الغربية، بما في ذلك الخضراوات والفواكه والمواد الغذائية ومواد البناء. ومع استمرار الإغلاق لمدة شهرين تقريباً، تكبّد قطاع النقل التجاري خسائر يومية تقدر بنحو 900 ألف شيكل (243 ألف دولار)، فيما وصلت الخسائر الإجمالية منذ بدء الإغلاق إلى نحو 60 مليون شيكل، وفق ما صرح به عادل عمرو، مسؤول قطاع النقل التجاري في النقابة العامة لعمال النقل في فلسطين، لـ«العربي الجديد». وأشار عمرو إلى أن نحو ألف شاحنة تجارية متوقفة في الجانب الأردني، إذ لا يُسمح لها بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى تلف جزء كبير من البضائع المحملة فيها. وقد اقتصر السماح على عدد محدود من الشاحنات التي تنقل «إسمنت السيلو»، نظراً لإمكانية نقلها دون تفاعل مباشر بين أفراد الأمن أو العمال الأردنيين والإسرائيليين خلال عملية النقل.

وكانت سلطات الاحتلال قد أعلنت وقف الأعمال التجارية من نقل شاحنات البضائع المستوردة والمصدّرة عبر معبر الكرامة بعد وقوع عملية إطلاق نار نفّذها الأردني ماهر الجازي وأدت إلى مقتل ثلاثة من رجال الأمن الإسرائيليين، في 8 سبتمبر/ أيلول الماضي.

ووفق عمرو، فقد كانت تدخل إلى الضفة الغربية يومياً قرابة 500 شاحنة تجارية عبر الأردن، وقد يزيد العدد أحياناً، قبل إغلاق المعبر. لكن التوقف المفاجئ لهذا العدد الكبير من الشاحنات انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي، حيث تكبد التجار خسائر فادحة، بينما تأثر عمال النقل الذين يعتمدون على نظام «المياومة» في أجورهم. كما أدى انقطاع البضائع عن الأسواق إلى ارتفاع الأسعار على المستهلك، ما شكل عبئاً إضافياً على المواطن الفلسطيني الذي يعاني من ظروف اقتصادية صعبة تراكمية منذ سنوات، وتحديداً منذ بدء العدوان على غزة.

> 243
> تكبّد قطاع النقل التجاري الفلسطيني خسائر يومية تقدر بنحو 900 ألف شيكل (243 ألف دولار)، منذ بدء إغلاق معبر الكرامة، وفق مسؤول قطاع النقل التجاري في النقابة العامة لعمال النقل في فلسطين عادل عمرو.

> ألف شاحنة تجارية متوقفة في الجانب الأردني
>
> يعاني المزارعون من خسائر كبيرة بسبب المعبر

تكلفة إضافية للمزارعين

بالإضافة إلى ذلك، يعاني المزارع الفلسطيني من خسائر اقتصادية كبيرة بسبب إغلاق المعبر، خاصة في موسم الزيتون، إذ يضطر المزارعون إلى دفع آلاف الشواكل باعتبارها تكاليف نقل الزيت الفلسطيني إلى الخارج، في عملية تُعرف بـ«نقل الأمانات»، وهي ليست عملية تصدير ولا تفرض عليها ضرائب أو جمارك. ومع ذلك، يتحمل المزارعون تكاليف النقل من فلسطين إلى دول الخليج العربي كما يقول رئيس مجلس الزيت والزيتون، فيّاض فيّاض في حديث مع «العربي الجديد».

وأشار فيّاض إلى أنه بعد تدخلات خارجية، تم السماح بنقل الزيت إلى الخارج عبر معبر «العربا»، المعروف إسرائيلياً بـ«معبر إسحق رابين»، بدلاً من الطريق التقليدي عبر معبر الكرامة.

هذا المعبر يربط جنوب الأردن بالعقبة، وهو قريب من مدينة إيلات. لكن هذه التغييرات دفعت المزارع الفلسطيني لتحمل تكاليف إضافية، حيث ارتفعت أجور النقل من نحو 2500 شيكل (675 دولاراً) للشاحنة الواحدة إلى حوالي 17 ألف شيكل (4590 دولاراً). ومن المقرر أن يتم نقل ما بين 4 و5 أطنان من الزيت عبر هذه الطريق. بالإضافة إلى ذلك، أدى إغلاق معبر الكرامة طوال الشهر الماضي إلى تراكم الزيت لدى المزارعين، مما أدى إلى انخفاض أسعاره.

وفي المجمل، تقدّر خسائر الاقتصاد الفلسطيني بشكل تقريبي بـ «مليار» شيكل (270 مليوناً و270 ألف دولار) من جرّاء إغلاق معبر الكرامة خلال الشهرين الماضيين، حيث منعت الحركة التجارية في السوق الفلسطيني من البضائع التي تأتي عبر الأردن والتي كانت تقدّر يومياً بـ 12 مليون شيكل (نحو 325 ألف دولار)، وفق ما يقوله أمين صندوق اتحاد الغرف التجارية والصناعية في فلسطين، عمار أبو بكر في حديث مع «العربي الجديد».

في هذا السياق، يؤكد أبو بكر أن إغلاق معبر الكرامة يأتي كجزء من سياسة إسرائيلية مستمرة تهدف إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، حيث تواكبها قيود على الحركة التجارية عبر الموانئ الإسرائيلية وتدمير البنية التحتية للمدن والمخيمات. إضافة إلى ذلك، يتم إغلاق المعابر التي تربط الضفة الغربية بأراضي الداخل المحتل، في إطار محاولات إسرائيلية منهجية لتقويض الاقتصاد الفلسطيني. هذه السياسات تؤدي إلى تبعات سلبية واضحة على المواطنين الفلسطينيين، الذين يتحملون العبء الأكبر من هذه السياسات العقابية.

سياسات عقابية للاحتلال

وتزامنت القيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني مع حملات المقاطعة الشعبية التي طاولت البضائع والمنتجات الإسرائيلية أو الداعمة للاحتلال، والتي انعكست تلقائيًا على حجم الطلب العالي على المنتج المحلي الفلسطيني أو الأردني، ما يوحي بأن السياسات الإسرائيلية العقابية ليست عشوائية، بل تأتي في إطار استراتيجي متكامل يهدف إلى إضعاف البنية الاقتصادية الفلسطينية.

في هذا السياق، أشار أبو بكر إلى أن هناك جهودًا مستمرة من جانبهم للتواصل مع الارتباط المدني الفلسطيني ووزارة الاقتصاد، اللذين يعملان بشكل وثيق مع الجانب الأردني للضغط من أجل إعادة فتح حركة التجارة كما كانت عليه سابقًا. وكان وزير الاقتصاد الفلسطيني، محمد العامور، قد التقى نظيره الأردني في السابع من الشهر الجاري، وجاء في بيان عن وزارة الاقتصاد أن وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني، يعرب القضاة، أعلن عن «تحرك أردني واسع مع كافة الأطراف الدولية، للضغط على الجانب الإسرائيلي لإزالة التعقيدات أمام الحركة التجارية عبر جسر الملك حسين».

تحرك فلسطيني أردني لإزالة تعقيدات الاحتلال

يسعى الجانبان الفلسطيني والأردني إلى حل مشاكل التجارة بينهما المترتبة على قيود الاحتلال الإسرائيلي. وكان وزير الاقتصاد الوطني محمد العامور، بحث مع وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني يعرب القضاة، التحرك الفلسطيني الأردني لإزالة التعقيدات الإسرائيلية أمام الحركة التجارية. جاء ذلك خلال لقاء عقد في العاصمة الأردنية عمّان يوم السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، لبحث عدد من الموضوعات التي تستهدف تعزيز التعاون الثنائي بين الجانبين وخاصة في المجالات الاقتصادية. وكشف القضاة، عن تحرك أردني واسع مع كافة الأطراف الدولية، للضغط على الجانب الإسرائيلي لإزالة التعقيدات أمام الحركة التجارية عبر جسر الملك حسين.

بائعة فلسطينيون في سوق بالخليل بينما يقف جنود الاحتلال بالقرب منهم يوم 22 أكتوبر 2024 (مصعب شاور/ فرانس برس)

مال وسياسة

يحمل الصعود الأخير للدولار، والمتوقع استمراره لفترة خلال ولاية الرئيس المنتخب دونالد ترامب، مخاطر كبيرة للعالم، حكومات وشركات على حد سواء، إذ يتوقع أن يحد من النمو ويقوض التجارة ويرفع أعباء الدول والشركات المقترضة بالدولار

دولار ترامب الجامح

ارتفاع العملة الخضراء يهز العالم... مخاطر للنمو والتجارة والديون

نيويورك ـ **العربي الجديد**

في عام 1971، قال جون كونالي، وزير الخزانة الأميركي آنذاك، لنظرائه الأوروبيين إن الدولار «عملتنا، لكنه مشكلتكم». ورغم مضي نحو نصف قرن على هذه المقولة، إلا أنها لا تزال حاضرة بقوة. فرغم أن قيمة الدولار تظل محددة إلى حد كبير بالتطورات المحلية في الولايات المتحدة، فإن تقلباته ترسل دائماً موجات عبر العالم. وربما تكون التقلبات الكبيرة واردة خلال الفترة المقبلة، حيث تبدو السياسات الاقتصادية التي وعد بها الرئيس المنتخب دونالد ترامب، على استعداد لتسريع وتيرة صعود العملة الخضراء، ما يحمل مشاكل للنمو في بقية العالم. وتعطي النشوة التي شهدتها أسواق الأسهم الأميركية وتحركات الدولار خلال الأيام الماضية أدلة على ما قد يحدث خلال الولاية الثانية لترامب.

فقد سجل مؤشر للشركات الأميركية الكبرى، أرقاماً قياسية متتالية في السادس والسابع والثامن من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري. ويرى المتداولون أن الإدارة القادمة سوف تعزز أرباح الشركات الأميركية من خلال التخفيضات الضريبية وتحرير القيود التنظيمية، وارتفاع الاقتراض الحكومي. وتؤدي هذه السياسات إلى مزيج من العجز الأعلى والتضخم الذي يقوض جهود البنك الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة واضطراه إلى الإبقاء عليها عند مستويات أعلى مما كان متوقعاً لولا وجود ترامب في السلطة. ومن شأن هذه المعدلات المرتفعة أن تجعل الاحتفاظ بالأوراق المالية المقومة بالدولار أكثر جاذبية، مما يوفر رياحاً مواتية للدولار. وقد بدا جزء من هذا السيناريو بالفعل. ففي السابع من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة القياسي بمقدار ربع نقطة مئوية (25 نقطة)، كما كان متوقعاً، وخفض نطاقه المستهدف للفائدة إلى ما بين 4,5% و4,75%. ولكن جيروم باول، رئيس البنك الفيدرالي، ترك الباب مفتوحاً أمام احتمال أن يُبقي البنك على أسعار الفائدة ثابتة في اجتماعه في ديسمبر/كانون الأول المقبل، بدلاً من الاستمرار في خفضها.

ويظهر البيان الصادر عن لجنة تحديد أسعار الفائدة المصاحب لقراره أنه لم يعد يقول إن اللجنة «تتمتع بثقة أكبر في أن التضخم يتحرك بشكل مستدام نحو 2%»، كما كان الحال في بياناها السابق في سبتمبر/أيلول الماضي. فقد دفع احتمال ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية قيمة الدولار إلى الارتفاع بنسبة 1,5% مقابل سلة واسعة من العملات على مدى الأسابيع الأربعة الماضية. وغالباً ما يأتي ارتفاع الدولار جنبا إلى جنب مع ضعف التوقعات الاقتصادية العالمية. وأحد أسباب ذلك هو أنه خلال أوقات الاضطرابات الاقتصادية، يميل المستثمرون إلى بيع أصولهم المحفوفة بالمخاطر والاستحواذ على أصول يعتبرونها آمنة، وخاصة الدولار وسندات الخزانة الأميركية. وخلال تعاملات، أمس الاثنين، ارتفع مؤشر الدولار أمام العملات الرئيسية بنسبة 0,3%. وهبط اليورو إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر ونصف مقابل العملة الأميركية، مسجلاً 1,0678 دولار. وقد تواجه العملة الأوروبية الموحدة صعوبة في التعافي خلال الفترة المقبلة، وفقاً لبنك «آي إن جي» (ING) الهولندي، حيث قال كريس تورنر المحلل في البنك في مذكرة إن فروق أسعار الفائدة قصيرة الأجل بين منطقة اليورو والولايات المتحدة تظل «واسعة بشكل استثنائي» لصالح الدولار. وأضاف تورنر، وفق ما نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أنّ البنك المركزي الأوروبي سيحتاج إلى دعم اقتصاد منطقة اليورو بمزيد من تخفيضات أسعار الفائدة، متوقعاً أن يخفض «المركزي الأوروبي» أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس (0,5%) في ديسمبر/كانون الأول المقبل، وهو ما يُبقي العملة الخضراء أكثر جاذبية للمستثمرين.

الحرب التجارية تضر اليورو والیوان

ومن المتوقع أن تدفع سياسات ترامب على مدى الأرباع القليلة القادمة، اليورو إلى الانخفاض نحو التكافؤ واليوان الصيني من حوالي 7,16 مقابل الدولار إلى ما يقرب من 7,50، وهي مستويات شوهدت آخر مرة قبل الأزمة المالية في عام 2008، وفق صحيفة «فايننشال تايمز البريطانية». وإذا اندلعت حرب تجارية كاملة النطاق في عام 2025، فقد ينخفض اليورو واليوان حتى إلى ما دون أدنى مستوياتهما على الإطلاق عند 0,82 و8,73 التي سجلها في عامي 2000 و1994 على التوالي. وستتولى الحكومة الأميركية الجديدة مهامها في يناير/كانون الثاني المقبل. وفي البداية، من المرجح أن يستمر الدولار في الارتفاع مقابل بقية العملات الرئيسية. وتعهد ترامب بفرض رسوم جمركية شاملة بنسبة 10% على جميع الواردات الأميركية من مختلف أنحاء العالم ورسوم بنسبة 60% على السلع الصينية.

وفق دراسة أجراها صندوق النقد الدولي ونشرت في عام 2023 فإن ارتفاع قيمة الدولار بنسبة 10% بعد عام واحد يؤدي إلى انخفاض الناتج في الاقتصادات الناشئة بنسبة 1,9%. وتتأثر الدول الغنية بدرجة أقل، إذ ينخفض ناتجها بنسبة 0,6%. وأشارت الدراسة إلى أنّ التأثيرات الضارة للدولار القوي تميل إلى البقاء لمدة عامين ونصف العام بالنسبة للاقتصادات الناشئة، ولمدة عام بالنسبة للدول الغنية. وغالباً ما تهز التقلبات في قيمة الدولار الاقتصاد العالمي عبر قناتين رئيسيتين هما التجارة والتمويل. وأكثر من 40% من التجارة العالمية يتم إصدار فواتيرها بالدولار. ويؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى رفع التكاليف بالنسبة للمستوردين، وهو ما يخفف الطلب على السلع من الخارج ويقلل من أحجام التجارة الإجمالية. ووفقاً لبنك التسويات الدولية، وهو مظلة للبنوك المركزية، فإن ارتفاع قيمة الدولار يرفع أيضاً التكاليف بالنسبة لمشتري السلع الوسيطة، مما يخلق خطر انهيار سلاسل التوريد الطويلة. ولا تقل التأثيرات المالية عن التأثيرات التجارية المترتبة على ارتفاع قيمة العملة الأميركية. فبالنسبة للدول والشركات التي اقترضت بالدولار، ولكنها تفتقر إلى مصادر الإيرادات الدولارية، فإن صعود قيمة العملة الخضراء يؤدي إلى تضخم أعباء ديونها وزيادة تكاليف الفائدة. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة في أميركا، إلى جانب ارتفاع قيمة الدولار، يجعل الاستثمار في بقية العالم أقل جاذبية. ويميل رأس المال إلى التدفق إلى الخارج من الأسواق الناشئة، مما يضطرها إلى رفع أسعار الفائدة أيضاً، الأمر الذي يؤدي إلى تشديد الظروف النقدية في الوقت الذي قد تبدأ فيه اقتصاداتها في المعاناة من تباطؤ التجارة بشكل عام. وهذا الأمر ظهر جلياً خلال الأيام الماضية. ففي الساعات الأولى من صباح السادس من نوفمبر/تشرين الثاني، عندما أصبحت نتيجة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة واضحة، ارتفع العائد على سندات الخزانة الأميركية بشكل حاد. كما ارتفعت عائدات السندات الحكومية الأسترالية والنيوزيلندية واليابانية.

صعود الدولار يأتي على غير رغبة ترامب

وتأتي تحركات الدولار نحو الصعود على غير رغبة ترامب نفسه. ولطالما اشتكى من أن الدولار القوي يضرّ بالمصنعين المحليين ويكلف الوظائف الأميركية. ولكنه لا يستطيع بسهولة إجبار البنك الفيدرالي على خفض أسعار الفائدة، حيث إنه طالما ظل التضخم مرتفعا ستظل أسعار الفائدة مرتفعة، وستظل العملة الأميركية الملاذ المفضل للمستثمرين، ومشكلة شائكة للعالم. ورغم ذلك، فإن من غير المرجح أن تستمر قوة الدولار طوال فترة ولاية ترامب التي تستمر أربع سنوات. فهناك العديد من المخاطر الأطول أجلا على الدولار. فقد يضر العجز المالي المتزايد بسرعة، الدولار، إذا أصبح المستثمرون مترددين في الاستثمار في الأسواق الأميركية. ووضع الدولار كعملة احتياطية عالمية يعتمد على استقرار سندات الخزانة الأميركية، فالدولار يستفيد من الافتقار إلى البدائل في اليورو واليوان والين الياباني. ولكن عزوف المشترين عن سوق السندات الحكومية الأميركية من شأنه أن يضعف العملة الأميركية بشكل حاد.

وعلى هذا فلا ينبغي للمستثمرين أن يتوقعوا أن يظل الدولار قوياً إلى الأبد عندما يعود ترامب. فقد كان الطلب على الدولار أيضاً كبيراً في بداية الولاية الأولى لجورج دبليو بوش. ولكن بعد أن بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 0,82 مقابل اليورو في عام 2000، هبط الدولار إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند 1,6 مقابل العملة الموحدة قرب نهاية رئاسة بوش في عام 2008.

موظفة تعد أوراقا نقدية بالدولار في بنك صيني بمقاطعة جيانغسو، 9 أغسطس 2019 (Getty)

سياسات ترامب ستجعل الدولار أكثر جاذبية للمستثمرين

صناديق التحوط تتوقع هبوط الين

أصبحت صناديق التحوط أكثر تشاؤما تجاه الين الياباني منذ أغسطس/آب، في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية الأسبوع الماضي، مما يشير إلى أن العديد من هذه الصناديق كانت تتوقع فوز دونالد ترامب، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ، أمس. وحسب بيانات لجنة تداول السلع الآجلة، عزز المستثمرون رهاناتهم على انخفاض الين للأسبوع الرابع الممتد حتى الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني، وهو يوم إجراء الانتخابات الأميركية التي حقق فيها ترامب فوزا ساحقا.

أسعار النفط نحو مزيد من الهبوط

تتجه أسعار النفط العالمية نحو مزيد من الهبوط، وسط تباطؤ الاقتصاد الصيني، ونهج الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب لتشجيع استخراج الخام في بلاده

واشنطن ـ **العربي الجديد**

وصلت أسعار النفط انخفاضها، أمس الاثنين، مع انحسار خطر تعطل الإمدادات بسبب عاصفة رافاييل في الولايات المتحدة، وبعدما خيبت خطة التحفيز الصينية آمال المستثمرين الساعين لنمو الطلب على الوقود في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وقال محللون في بنك «إيه إن زد» إن «الافتقار إلى التحفيز المالي المباشر في الصين يعني أن صناع السياسات في ثاني أكبر اقتصاد في العالم تركوا مجالاً لتقييم تأثير السياسات التي ستطبقها الإدارة الأميركية المقبلة برئاسة دونالد ترامب.

ومن المتوقع أن ينمو استهلاك النفط في الصين، بالكاد في عام 2024 مع تباطؤ نموها الاقتصادي، وانخفاض استخدام البنزين مع النمو السريع للسيارات الكهربائية، وإحلال الغاز الطبيعي المسال محل الديزل وقوداً للشاحنات.

وتراجعت أسعار النفط أيضاً بعد انحسار المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات بسبب العاصفة رافاييل في خليج المكسيك بالولايات المتحدة.

أكثر من 23% من إنتاج النفط في خليج المكسيك بالولايات المتحدة، الجمعة الماضي، والسبت بات أكثر من ربع إنتاج النفط الخام متوقفاً، وكذلك نحو 17% من إنتاج الغاز الطبيعي في أعقاب الإعصار رافاييل. وضرب الإعصار خليج المكسيك، يوم الأربعاء، وانتقل بعد ذلك إلى وسط الخليج، ما دفع شركات النفط إلى إخلاء العشرات من منشآت الإنتاج والحفر.

ويشكل خليج المكسيك الأميركي 15% من إجمالي إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة و2% من إنتاج الغاز الطبيعي. لكن أحدث التوقعات بشأن مسار الإعصار رافاييل وشدته أدت إلى تقليص المخاطر التي يشكلها الإعصار على إنتاج النفط.

ويبدو أن أسعار النفط مرشحة نحو مزيد من الهبوط خلال الفترة المقبلة، لا سيما وسط توقعات تباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى، خاصة في الصين والكتلة الأوروبية، بسبب سياسات ترامب الحمائية، فضلاً عن نهجه الذي يرمي إلى زيادة إنتاج النفط الأميركي. وتتوقع محللون في قطاع الطاقة أن تشهد ولاية ترامب الثانية تأثيرات سلبية على أسعار النفط، مع حرص المنتجين على الحفر والإنتاج أكثر عندما لا تعوقهم البيروقراطية التي شهدتها ولاية الرئيس الحالي جو بايدن، فضلاً عن ضغطه المحتمل على كبار المنتجين في منظمة أوبك لعدم خفض الإنتاج للإبقاء على الأسعار عند مستويات لا تسمح بارتفاع التضخم في الولايات المتحدة. ورغم تشجيع ترامب على زيادة إنتاج النفط في بلاده، فإن بنوكاً عالمية تتوقع أن يظل نمو إنتاج النفط الأميركي معتدلاً، مشيرة إلى أن شركات استكشاف وإنتاج النفط الصخري تعطي الأولوية لانضباط رأس المال وعائدات المساهمين على الزيادات السريعة في الإنتاج.

تداول خام برنت بالقرب من 74 دولاراً للبرميل

وأشار بنك «ستاندرد تشارترد» إلى أن إنتاج الخام الأميركي سجل 13,4 مليون برميل يومياً في أغسطس/آب 2024، وهو أعلى مستوى على الإطلاق فوق الرقم القياسي السابق البالغ 13,3 مليون برميل يومياً المسجل في ديسمبر/كانون الأول 2023. وزاد إنتاج الخام الأميركي بمقدار 4,7 ملايين برميل يومياً منذ أدنى مستوى له خلال عصر وباء كورونا في مايو/أيار 2020، ومع ذلك، فهو أعلى بمقدار 0,4 مليون برميل يومياً فقط من أعلى مستوى قبل الوباء في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، مما يؤدي إلى معدل نمو إنتاج سنوي يبلغ 80 ألف برميل يومياً فقط خلال هذا الإطار الزمني.

ويشير البنك، وفق نشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة إلى ان ديناميكيات إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة تجعل من الصعب الحفاظ على زيادات المعروض على المدى الطويل، لافتاً إلى أن إنتاج النفط في البلاد يهيمن عليه عدد قليل من الشركات الكبرى والمنتجين المستقلين، إلى جانب الشركات الخاصة، وليس شركة نفط وطنية كما هو الحال غالباً مع العديد من منتجي «أوبك». وقد وذعت هذه الشركات إلى حد كبير أبامها التي كانت تتسم بالسرعة في الحفر وزيادة الإنتاج، واعتمدت انضباطاً صارماً في رأس المال لإعادة المزيد منه إلى المساهمين على شكل أرباح وإعادة شراء الأسهم.

حقل للنفط الصخري في ولاية داكوتا الشمالية (Getty)

«الصندوق» يُعطل صناعة السكر

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

يسيطر الارتباك على صناعة السكر في باكستان في ظل تأخر حكومات الأقاليم، لا سيما في السند والبنجاب، معقل زراعة قصب السكر والإنتاج، عن طرح الأسعار الاسترشادية لشراء المصانع المحصول من المزارعين، ما يعطل عمليات التصنيع التي يفترض أن تبدأ قبل حلول الأسبوع الأخير من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، وهو ما أرجعه مسؤولون في الصناعة إلى ضغوط من صندوق النقد الدولي بعدم تدخل الحكومة في تسعير السلع الأساسية وترك السوق لتحديد أسعار المحاصيل.

ولم تعلن حكومة إقليم السند عن السعر الاسترشادي لقصب السكر لعامي 2024 و2025، إذ عقد مجلس متخصص اجتماعين متتاليين في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول الماضيين لمناقشة السعر المحتمل، لكنه لم يتوصل إلى نتيجة حاسمة، وفق تقرير لصحيفة داون الباكستانية، أمس الاثنين. وأشارت الصحيفة إلى أن ما يقرب من اثني عشر مصنع سكر في طور البدء بالإنتاج منذ السابع من نوفمبر الجاري، بينما لم تبدأ بعد بشراء القصب.

وتلزم السلطات المصانع ببدء إنتاج السكر من القصب في موعد أقصاه 30 نوفمبر

الحكومة حددت 1,5 دولار لكل 40 كيلوغراما من قصب السكر في 2023

الحالي. وقال أحد مسؤولي الزراعة في السند: «لم يتم بعد تحديد السعر»، متوقعاً أن تبدأ مصانع السكر في الإنتاج بحلول 21 نوفمبر الحالي بموجب قرار الحكومة الفيدرالية. كما ربط هذا الأمر بقرار الحكومة السماح للمصانع بتصدير السكر. وسمحت لجنة التنسيق الاقتصادي في الحكومة الفيدرالية في الحادي عشر من أكتوبر الماضي بتصدير 500 ألف طن من السكر بناءً على طلب من المصانع التي أشارت إلى وجود مخزونات كبير لديها من العام الماضي. وكانت حكومة السند قد حددت سعر 425 روبية (حوالي 1,5 دولار) لكل 40 كيلوغراماً من قصب السكر للعام المالي 2023-2024 المنتهي في 30 يونيو/حزيران. ووفقاً لأرقام وزارة الزراعة، حققت السند هدف زراعة قصب السكر بنسبة 92,9% في عام. وقام 31 مصنعاً للسكر بسحق القصب في السند لإنتاج 2,02 مليون طن من السكر في العام المالي الماضي. وجرى تحويل 19,28 مليون طن من القصب إلى سكر، مقابل 16,79 مليون طن أنتجت 1,74 مليون طن من السكر في العام المالي السابق.

وبعد إعلان إسلام آباد نهاية سبتمبر الماضي، تسلم شريحة أولى بقيمة 1,026 مليار دولار من قرض جديد متفق عليه مع صندوق النقد في يوليو/تموز الماضي، والمقرر صرفه على 37 شهراً، طالب الصندوق باكستان بتوسيع القاعدة الضريبية، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة، وإزالة الحواجز التجارية. ورغم أنّ الدولة نجحت في تجنب التخلف عن سداد ديونها السيادية العام الماضي، إلا أنها لا تزال تعتمد بشدة على مساعدات صندوق النقد الدولي، إذ تواجه مطالبات بسداد ديون خارجية بقيمة 22 مليار دولار في السنة المالية الحالية، أي نحو ثلاثة أضعاف احتياطياتها من النقد الأجنبي.

مزارع باكستاني يحصد قصب السكر في حقل قرب إسلام آباد (فرانس برس)

رؤية

طوفان لبنان... جبهة حرب الفاسدين

رشا ابو زكي

لا دولة في لبنان. هذا أمر لا يحتاج إلى كثير من التعليل. فقد عمدت المافيات والميليشيات خلال السنوات الماضية إلى هدم أركان الدولة واحداً تلو الآخر. شعب دائم، وحكومة، وإقليم، وسيادة تتضمن القدرة على إقامة علاقات دولية، أربعة عناصر يحددها القانون الدولي في مسألة تعريف الدولة، مفككة في لبنان حد الغياب. الغوص أكثر في تعريفات علم الاجتماع لمفهوم الدولة يجعل الأمر أكثر مأساوية. إذ إن العقد الاجتماعي، مثلاً، الذي يتحدث عنه جان جاك روسو بحيث تتشكل السلطة لحماية حقوق الأفراد وضمان حرياتهم وتقديم الخدمات مقابل التزام الأفراد بالقوانين، هذا العقد في لبنان يكاد لا يُرى.

بعيداً عن فلسفة المصطلح، يمكن لمن ينظر إلى هذا البلد من بعيد أن يراه كتلة من البشر، يحاولون التعايش تحت سلطة من السارقين والقتلة. عصابة تديرها قلة، يلتحق بها الآلاف اقتناعاً ممزوجاً بخوف من العزلة المجتمعية، أو بطمع بفتات الخدمات وفرص العمل، أو برغبة في امتلاك نوع من السلطة والتفوق على الباقين، كأن يتوزع زعماء صغار على الأحياء، تحت سلطة الزعماء الكبار. وتحت سلطة هؤلاء، يوجد الآلاف من اللبنانيين الذين يحاولون العيش في البلد، ويسعون بين فترة وأخرى للتحرك في الشارع بين فخاخ وضعتها العصابة ذاتها تبدأ بالتخوين والترويع وتنتهي بالعنف ضرباً أو قتلاً، أو يهربون إلى خارجه.

في هذا الكيان الهلامي العجيب، تدور حرب شرسة تشنها إسرائيل على لبنان، ويغرق المواطنون بمأساة مزدوجة: عصابة تفكر باليوم الأول ما بعد انتهاء الحرب، وكيف ستبقي على سلطتها وتحافظ على ثروتها في ظل مؤسسات ضعيفة بلا أي دور خدمي يفيد الناس، وطائرات تقصف وتقتل وتدمر ولا تجد من يردعها.

مؤشرات الأزمة كثيرة. أحدثها غرق طرقات لبنان وأنفاقه بالمياه بعد هطول المطر، حيث اجتاحت المياه المنازل والمحال، وامتدت طوابير السيارات لساعات على الطرقات. والمشكلة هنا لا تصنف «كارثة طبيعية»، بل هي نتاج حقبة من الفساد التي طبعت ملف صيانة الطرقات وتأهيلها لسنوات مضت.

إذ يتشارك كل من «مجلس الإنماء والإعمار» ووزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية الوضع السيئ لطرقات لبنان قبل الحرب وبعدها. حيث تم إنفاق حوالي 7 مليارات دولار حتى اليوم على أعمال الصيانة، وتشاركت المشاريع شركات عدد غير قليل منها تابع لأفراد العصابة إياها وأعوانهم، وسط خلافات وتقاذف مسؤوليات تاريخي ما بين المجلس والوزارة مع كل صفقة تشييد أو صيانة طريق أو أوتستراد تثبت فشلها. ووقع مجلس الإنماء والإعمار عقوداً وصلت إلى 3 مليارات دولار ما بين العام 1992 و2018. فيما رصد نحو 3,3 مليارات دولار ضمن موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل اعتمادات لصيانة الطرقات على تنوع تصنيفها.

أي أن مجموع ما أنفق على الطرقات منذ العام 1992 ولغاية العام 2018 يزيد عن 6,2 مليارات دولار، وهو مبلغ كبير وضخم إذا ما قورن بواقع الطرقات المتردي والسيئ، وفق أرقام «الدولية للمعلومات».

وتفيد بيانات أخرى بأن مجلس الإنماء والإعمار وقّع 417 عقداً في قطاع الطرق بقيمة 1,17 مليار دولار خلال 20 عاماً حتى 2020، وأن موازنة وزارة الأشغال لصيانة الطرق بلغت 486 مليون دولار خلال ثلاث سنوات (2017 – 2019)، وأن الدولة اللبنانية حصلت على 23 قرضاً بقيمة 1,26 مليار دولار لقطاع الطرق خلال 30 عاماً حتى 2020، وفق مبادرة «غربال» البحثية.

الأرقام تناقصت ما بعد انكشاف الأزمة النقدية في العام 2019 التي نتجت من نهب البلد على يد العصابة ذاتها خلال سنوات ما بعد الحرب الأهلية، إلا أن المخصصات لم تنقطع. فبين عامي 2019 و2024 تم تخصيص ما بين مليونين و60 مليون دولار في موازنة 2024 لصيانة الطرقات، وقد تضاءلت المخصصات بعد انكشاف عملية النهب الكبرى ومع تراجع سعر صرف الليرة وبالتالي هبوط كلفة الأشغال المتوقع مع تطورات كهذه. ورغم ذلك، غابت فرق الصيانة عن الطرقات وكأن مالاً لم يكن.

ولم تتعب وزارة الأشغال العامة والنقل عبر وزيرها في الخروج بعد كل طوفان للطرقات بشكاوى حول ضآلة مخصصات الصيانة. حتى بعد الحرب والدمار وانقطاع سبل التنقل ما بين المدن والقرى وانحسارها في بقعة صغيرة، لا تزال الوزارة تكرر النشيد ذاته. آخرها أن كلفة الصيانة لا تقل عن 350 مليون دولار، وسط مطالبات بزيادة حجم المخصصات لتسوية وضع الطرقات.

وأمام هذه الشكاوى، يقف اللبنانيون الغارقون تحت القذائف، والمياه، وجبروت العصابة حائرين. يطالب الوزير بمال إضافي، فيما البلد منهوب، والناهبون معروفون بالأسماء، وصادف أن عامة الناس هم منهوبون أيضاً، وبالتالي ليسوا قادرين على التبرع بأموالهم المحتجزة في المصارف غصباً عنهم وبمخالفة قانونية صارخة.

هنا قد يظن سائل أن الوزير يتوجه للمجتمع الدولي للإقراض أو المساعدة، لكن هؤلاء يعرفون أن البلد منهوب، وأن الناهبين معروفون بالاسم، وأن ملايينهم التي صرفت على صيانة الطرقات غرقت هي الأخرى في بركة الفساد. أم أن الوزير يرفع شكواه إلى العصابة التي نهبت البلد، علها تتبرع بالقليل من مليارات الدولارات التي اكتنزتها من نهب جيوب الناس؟

كل ما يحدث يؤكد أنه تم تجريد لبنان من بنية الدولة، الطوفان الذي يواجهه المواطنون اليوم ليس حدثاً عابراً، هو جزء من تفريغ المؤسسات من أي قدرة على تقديم أي خدمة بديهية، هو إضعاف لتسهيل السيطرة، وقد حصل هذا التجريد بقرار، ولكن الوزير يشكو، بدلاً من القيام بدوره: البحث عن بديل وحل الأزمة، إذ إن للخزان جدراناً يمكن دقها.